

كوٲ ماري عيراق

داد كاي بالآبي ئينتيجادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٥

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٨ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:-

الطلب:

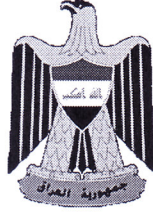
طلبت محكمة الأحوال الشخصية في ذات السلاسل بكتابها المرقم (٢٠١٥/ش/٥٠١) في ٢٠١٥/٢/١١ النظر بدستورية المادة (٣/٣٩) من قانون الأحوال الشخصية المرقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ كونها تتعارض مع المادة (٢) الفقرة (أ) من دستور جمهورية العراق التي نصت (لايجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام).

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا بجلستها المؤرخة في أعلاه وجد أن البت في طلب محكمة الأحوال الشخصية في ذات السلاسل يقضتي أن نلاحظ أن المادة (٣/٣٩) من قانون الأحوال الشخصية المرقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المعدل تتعلق بالتعويض عن الطلاق التعسفي والمدعى بتعارضها مع ثوابت الإسلام ، وحيث أن هذا التعويض المقرر للزوجة في حالة إيقاع الزوج للطلاق وكان متعسفاً فيه يشكل

بسم الله الرحمن الرحيم

كوٲ ماري عبراق
داد كاي بالآي ئيتتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٥

تعويضاً لها وجبراً للضرر جراء إيقاع مثل هذا الطلاق وبذلك فأنة مثل هذا التعويض لايتعارض مع ثوابت الإسلام المنصوص عليها في المادة (٢) الفقرة (أ) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ و صدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٥/٢/١٨.

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن